المواطنة السلبية وانهيار دولة المدينة

د. آيت أحمد نورالدين[1]

مفهوم المواطنة :

كلمة مواطن اسم فاعل مأخوذ من (وطن) وهو فعل رباعي مشتق من الفعل الثلاثي (واطن) ومعناه سكن وقطن وأمِن في مكان ما على بقعة من الأرض، البيت والقرية والمدينة. والمواطنة صفة صيغت بصيغة دالة على المطاوعة والمشاركة.

هذا بالنسبة لاشتقاق الكلمة، أما في المفهوم المعاصر فيتعدى ذلك إلى القواسم المشتركة بين شعب أو أمة تقطن في رقعة جغرافية لها حدود سياسية تسمى بلد ما كوحدة المصير والتطلعات إلى المستقبل. وهكذا نجد أن المواطنة إن كانت مأخوذة لغويا من الوطن ومحل الإقامة، فهي سياسيا صفة ذلك المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يمليها عليه انتماؤه للوطن أي أنها الحالة التي يشارك فيها الفرد في بناء صرح هذا الكيان، وأهم حالات هذه المشاركة: النشاط السياسي كالترشح والانتخاب.

لذلك نجد المواطنة، في قاموس علم الاجتماع، "المكانة أو العلاقة الاجتماعية القائمة بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة)، وبمقتضى هذه العلاقة يلتزم المواطن بالولاء، فيما توفر الدولة الحماية". [2]

وعليه، فالمواطنة شراكة إيجابية فعّالة بين المتصفين بها والمؤسسات أو الهيئات التي تمثل الدولة. وكلما كانت هذه الشراكة حقيقة ملموسة في واقع الأفراد، كلما لحّمت وقوّت الروابط والعلاقات الاجتماعية بين شرائح المجتمع، وصمد أكثر أمام مختلف الأزمات والهزات التي تهدد بقاءه.

لكن لنعد إلى بعض المجتمعات البشرية القديمة (كاليونان) التي استطاعت، بفضل جهود نخبة من الأبطال والمفكرين، أن تحقق تجمعات سياسية أقل ما يقال عنها في تلك الفترة المبكّرة من تاريخ البشرية أنها أرست قواعد ضرورية وأساسية للحياة الجماعية، لكن تضييقها لمفهوم المواطنة أدى للقضاء على هذه الدويلات وانهيارها.

1أستاذ محاضر شعبة الفلسفة جامعة سعيدة الجزائر

2Encyclopédie de la sociologie ,présentation de F. Balle. Larousse. Paris,P. 122 .

مفهوم دولة المدينة:

دولة المدينة أو الحاضرة (la cité) " وحدة سياسة وليست مجرد تجمع مدني، إنها تنظيم سياسي واجتماعي موحّد، داخل أرض محددة قد تظم مدينة واحدة أو عدة مدن، وما يلحق بها من أراضي ريفية. "[1]

ومعنى ذلك، أن المدينة اليونانية دولة بلُغة عصرنا، كيان سياسي متكامل بالأساس وليس مجرد تجمع بشري، والقبيلة كذلك تجمع بشري لكنها ليست كيانا سياسيا لافتقادها للقوانين المكتوبة. المدينة اليونانية في المقابل تجمع بشري تضبط حركاته وسكناته مجموعة من القوانين التي وضعها أبطالها وفلاسفتها عبر التاريخ تحدد الشروط التنظيمية والقانونية للممارسات السياسية: الترشح، الانتخاب، العُهدة القانونية إلخ.

فالدولة عند اليونان عبارة عن قرية صغيرة، أو عدة قرى، قليلة السكان في وسطها ساحة (Agora) يجري فيها كل النشاط الاجتماعي: البيع والشراء، القضاء والمحاكمة، الترشح وانتخاب أعضاء الهيئات، المناقشات السياسية. .. كما تضم أراض زراعية توفّر لها حاجتها من القوت، وسورٍ يحميها من الغزو، يشعرون بالخضوع لقوانين مشتركة. يقول أرسطو:" السياسة نظام لسكان الدولة."[2]

مجال دولة المدينة

لم يفكر اليونان في إنشاء دول واسعة النطاق، مترامية الأطراف، وربما كان سبب ذلك العزوف راجعا للتخوف من العجز في إدارة وتسيير دول عظمى، واعتقدوا في مقابل ذلك أن الدولة كلما كانت محصورة سواء في مساحتها وفي عدد سكانها، كلما سهل حكمها على أكمل وجه.

وهذه القضية تأكدت تاريخيا، ففي تاريخنا المعاصر نتذكّر الاتحاد السوفييتي كدولة مترامية الأطراف، حيث لم يحُل كِبر مساحتها دون زوالها، بل بالعكس، فقد يكون سبب أفولها هو كِبر مجالها. وبالنسبة للسوسيولوجيا كلما اتسع نطاق دولة ما، كلما تنوعت العناصر الأثنية المشكّلة للكُتلة السكانية، وتنوع العناصر الأثنية يقتضي بالضرورة لا

---

1 جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1983، ص 11، 12.

2 أرسطو، السياسيات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلق عليه الأب أوغستين بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية (الأونسكو)، بيروت، 1957، ص 115.

بالعرض اختلاف مقومات الشخصية لهؤلاء السكان، فاختلاف الرقعة والموقع الجغرافي يتبعه حتما اختلاف اللغة، التاريخ، الدين، المصالح الاقتصادية المشتركة: فسكان الاتحاد السوفييتي الشرقيين يشعرون بالقرابة اتجاه دول الشرق كاليابان، وسكان الجنوب يشعرون بهذا الاحساس اتجاه الصينيين، بينما ينبغي أن يميل سكان الغرب للغرب، وهكذا... وعندئذ كيف يمكن توحيد هؤلاء تحت سقف بلد واحد؟.

وكذلك نتساءل عن أعظم امبراطورية عرفها التاريخ، الامبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس أو تكاد. لماذا لم تصمد أمام الأخطار الداخلية والخارجية مع أنها كانت أعظم قوة عسكرية في زمانها؟ لقد أدَّى اتساع الامبراطورية إلى انقسامها إلى شرقية وغربية، شرقية وعاصمتها القسطنطينية، وغربية عاصمتها روما. وواجه القِسم الغربي عدُوا يختلف عن الذي واجهه القِسم الشرقي. وهكذا تحدد مصير كل قِسم بصورة مختلفة.

ولقد اقتضى الأمر أنَّ أعداء الغرب (قبائل البرابرة الجرمان) هُم حُلفاء الشرق، ويورد الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو هذا العامل من بين مجموع العوامل التي كانت وراء انهيار الرومان فيقول: " وبما أن الإمبراطورية الرومانية كانت مجزأة بالفعل إلى امبراطوريتين، شرقية وغربية، كان أباطرة الشرق المتحالفين مع البرابرة لا يَودون نقض أحلافهم بإغاثة زملائهم في الغرب. هذا الانقسام في الإدارة ألحقَ أكبر الأضرار بمصالح الغرب بحسب قول بريسكوس. " [1]

وفي مقابل ذلك ونقيضه، لقد استطاعت بعض الدول الصغيرة ضمان تماسكها وبقاءها عبر التاريخ، وحافظت على تماسك النسيج البيولوجي بين أفرادها، وكانت كل الأزمات والظروف العصيبة التي عاشتها المنطقة برمتها بردا وسلاما عليها، وأقصد هنا الدول الأوربية الحديثة والمعاصرة أمثال: سويسرا، بلجيكا، لكسمبورغ.. .

لقد أدرك اليونان هذه الحقيقة مما اضطرهم لتضييق دويلاتهم: "لقد كانت دولة المدينة من الصغر إلى أن جزيرة كريت كان بها يوما 60 دولة مدينة، والمدينة كما تصورها أفلاطون لم يكن يزيد عدد سكانها ال 5000 نسمة، أو على حد تعبير أرسطو يستطيع المنادي أن يُسمع

1مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان أسباب النهوض والانحطاط، نقله من الفرنسية إلى العربية عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء ـالمغرب، 2013، ص179.

جميع سكانها. ثلاث مدن فقط كان عدد سكانها يزيد عن 20000 نسمة هي: سيراكوزا، أكراجاس وأثينا. "[1]

سكان دولة المدينة لم يكن يسمح بالأعداد الهائلة من الحشود البشرية، بل كانت أعداد صغيرة يعرف فيها الناس بعضهم بعضا معرفة شخصية، يخضعون لمنظومة قانونية يسيرون وفقها.

لقد كتبَأتيكوس مرة إلى أحد أصدقائه الرومان يقول له: "عند عودتي من آسيا ركبت البحر من آيجينيا إلى مِجارا، وبدأت أتطلّع حولي، فكانت آيجينيا خلفي، ومجارا أمامي، وعلى يميني كانت بيريه، وعلى يساري كانت كورنتة. "[2]

لو تأملنا هذا الخطاب نجد أن هذا الروماني ــ الذي عاش في عصر كانت أرض الرومان لا تغيب عنها الشمس أو تكاد ــ مندهش حيث يمكن للإنسان أن يرى في الوقت ذاته ومن المكان نفسه أربع دويلات بكاملها، بينما اعتبر اليونان ذلك أمرا طبيعيا.

شروط الحصول على حق المواطنة:

قسّم المجتمع الأثيني البشر إلى ثلاث طبقات وأصناف:

ــ المواطنون

ــ الأجانب

ــ العبيد

بالنسبة للأجانب والعبيد، فلم يكونوا يحضَون بالتمتع بحق المواطنة وذلك بادٍ في تسمياتهم، أما فيما يتعلق بالمواطنين في أثينا مثلا فكان لا بد من أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

1 ــ الميلاد من أبوين أثينيين حرين.

2 ــ البالغين من العمر 18 سنة، وقد دُونت أسماؤهم في سجلات مُعدة لذلك في العام الأول من ميلادهم، ويعاد التحقق من هذا التدوين عند بلوغهم 16 سنة، ليذهب لتأدية الخدمة العسكرية لمدة سنتين كاملتين، بعدها فقط يكتسب هذا الأثيني حق المواطنة.

يقول الأستاذ باركر: "إن المواطنة تورث، والعضوية في المجتمع الأثيني لا يمكن الحصول عليها إلا بحكم الميلاد. وحتى أثينا في أيام بريكليس التقدمية سنّت قانونا في عام 451 ق. م يقضي بأنه لا يحق

---

1 محمد الخطيب، الفكر الاغريقي، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط 1، 1999، ص 279.

2 عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ اليوناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1976، ص 76.

لأحد الحصول على المواطنة الأثينية إلا إذا كان وليد زواج شرعي بين مواطن أثيني ومواطنة أثينية. "[1]

وبهذه الشروط يُلغى ويستثنى الكثير من أبناء المدينة الأثينية من قائمة المواطنين، ويسقطون في فئة العبيد، وحال ما يُحرم الإنسان من هذا الحق والشرف، فلا يشعر بأدنى رابط يلزمه أو يفرض عليه التزامات تجاه المدينة، وبهذه الكيفية تفقد المدينة الكثير من سواعد أبنائها الذين تحتاج إليهم في أشد الأيام خطورة عليها.

المواطنة عند أرسطو:

ضيّق أرسطو حق المواطنة أكثر مما كانت عليه، حيث أضاف لشرط الجنسية والميلاد لأبوين أثينيين حرين، شرط التفرغ للعمل السياسي، وممارسة وظائف عُليا في الدولة.

التفرغ للعمل السياسي: وهو "ما يتحقق إذا كان الشخص يتمتع بملكية كافية لسد حاجيات الحياة ليتفرغ للعمل السياسي وما تتطلّبه عضوية الجمعية العمومية أو وظائف القضاء من نظر عقلي وتمحيص."[2] ويترتب عن هذا الشرط أن فئة أخرى من أبناء المدينة سيخرجون من فئة المواطنين، فكبار الملاك الذين تشغلهم إدارة ثرواتهم من الحضور إلى جلسات النقاش يفقدون هذا الحق، ضف إلى ذلك العمال والفلاحين الأجراء والحرفيين الذين تضطرهم الحاجة للعمل المتواصل لتوفير القوت كذلك يخرجون من هذه الفئة.

والمواطن بمجرد سكناه في البلاد ليس مواطنا كاملا، لأن النزلاء والغرباء يشاطرونه في السكنى.

والذين يملكون حق الدفاع عن حقوقهم ويخضعون للمحاكمة ليسوا هم أيضا من قِبل ذلك مواطنين، لأن ذلك أمر مضمون لمن تشركه المعاهدات في تلك الحقوق.

الأولاد الذين لم يُحصوا بعد – لحداثة سنهم – في عداد المواطنين، والشيوخ الذين أُطلق سراحهم أي بعد إنهاء مهامهم ليسوا مواطنين إلا من بعض الوجوه. "فالأولاد إذن مواطنون لم يكتملوا بعد والشيوخ مواطنون قد فات أوانهم. "[3]

1إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر، مطابع سحل العرب، القاهرة، د ط، 1965، ص 53، 54.

2 أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية: تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1998، ص 329.

3 أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص 116.

وبعد هذا الغلو يصل أرسطو لتحديد المواطن فيقول: " أما المواطن البحت، الذي لانقص فيه، هو من يشترك في القضاء والسلطة."[1]

ففئة المواطنين عند أرسطو هي تلك الفئة التي تحتل الوسط بين حالتي الفقر المُدقع والغِنى والثراء الفاحش، يقول أرسطو: "من الواضح أن أحسن الجمعيات العمومية هي التي يُؤلفها مواطنون متوسطي الثراء، كما أن الدول المُحكمة الإدارة والتسيير هي التي تكون فيها الطبقة الوسطى متواجدة بكثرة. "[2]

ويواصل الأستاذ تايلور شرح وجهة نظر أرسطو قائلا في موضع آخر:" إن تنظيم المجتمع ينبغي أن يستبعد السكان المزارعين والصُناع من قائمة المواطنين كاملي حقوق المواطنة، لأن حق المواطنة كان يعطي الحق في تعيين الموظفين الإداريين وفي تولي مناصبهم وسبب الاستبعاد عند أرسطو هو أن هاتين الطبقتين لا تملكان فرصا للتمتع بوقت الفراغ اللائق. لا يمكن أن تكونا موضع ثقة لجهة حسن إدارة الدولة من أجل الغايات العليا التي ينبغي أن تحققها."[3]

بهذه الصورة حدد أرسطو مفهوم المواطن بشكل صارم، فصار لا ينطبق إلا على عدد صغير تتوفر فيهم الشروط التي وضعها، وأقصى كثيرا من الفئات التي لو منحها هذا الحق واعترفت بهم الدولة، لشعروا بضرورة الولاء لها، ووجدتهم في صفها عند الحاجة. لكن أرسطو لم يُدرك أن هذا التحليل والتضييق لمفهوم المواطنة سيكون له آثارا سلبية، وسيكون واحدا من أوائل المتضررين من هذا الأمر.

أعتقد أنه يمكن التأريخ لبعض هذه الآثار السلبية عندما "عيّنت عائلة أفلاطون ابن أخته سبيوسبوس لرئاسة الأكاديمية وهو شخصية مثيرة للفضول فلسفيا،"[4] مع أن أرسطو كان أنجب طلبة أفلاطون على الاطلاق وأحقُّ الناس بهذا الشرف، لكن قرابة والده بالعنصر المقدوني جنى عليه وعُدَّ أجنبيا.

كما يمكن ذكر نقطة ثانية من نقاط الآثار السلبية للمواطنة على أرسطو عندما أراد أن يُنشيء مدرسته الخاصة (الليقيون)، "فسجلها

---

1 أرسطو، السياسيات، المصدر نفسه، ص 116.

2 Aristote , la Politique ,trad par Barthélemy – st Hilaire , librairie Philosophique , De Ladrange ,Paris, 3 éd , 1874 ,p 341 .

3 ألفرد إدوارد تايلور، أرسطو، ترجمة عزت قرني، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1992، ص 122.

4أ. ه. آرمسترونغ، مدخل إلى الفلسفة القديمة، ترجمة سعيد الغانمي، كلمة والمركز الثقافي العربي، أبوظبي، 2009، ط 1، ص 100.

باسم أحد تلاميذه ثيوفراسطس لأنه كان هو أجنبيا لا يحق له التملك. "[1] إذن فأرسطو لم يُسمح له حتى بمجرد امتلاك عقار في أثينا وكل ذلك بسبب كونه أجنبيا " إذ لم يكن يستطيع شراءها لأنه أجنبي. "[2]

هذا على المستوى الشخصي، أما بالنسبة للمجتمع الأثيني فبدأ في الانقسام، بل في تعميق الهوة بين طبقاته ولم تمض حياة أرسطو حتى اجتاح الإسكندر المقدوني (الأكبر) جميع الدويلات اليونانية، ولم تستطع تلك الدويلات الصغيرة الدفاع عن نفسها، لأن المواطنين الحقيقيين لم يكونوا بالعدد الكافي الذي يكفل تلك الغاية، وكانوا بسبب تخصصهم في تلك الوظائف الذهنية، التي لم تكن تُكلفهم كثير عناء، ضعفاء البناء الجسدي، فعجزوا عن الدفاع عنها.

وفي مقابل ذلك، حَرمت الدولة الكثيرين ممن تتوفر فيهم صفات الدفاع والإقدام، حرمتهم حق المواطنة، فحرموها واجب الدفاع عنها. وينطبق عليها قول الشاعر:

سيذكرني قومي إذا جدّ جِدهم وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدر.

وهكذا، فقد تهاوت الدويلات اليونانية الصغيرة كقطع الدومينو أمام عظمة دولة الاسكندر المقدوني:" وبعد موقعة كيرونياعام 338 ق. م أي بعد الغزو المقدوني على اليونان فقدَ اليونانيون استقلالهم وفقدوا حريتهم الفردية. "[3]

---

1 محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الاسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ط3، ص153.

2 أ. ه. آرمسترونغ، مدخل إلى الفلسفة القديمة، مرجع سابق، ص102.

3 عبد الرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني، دار القلم، بيروت، ط5، 1979، ص3.

خاتمة:

عندما يُقسم المجتمع الواحد إلى طبقات، وبينما تحضى واحدة منها على وجه التحديد والتفضيل بحقوق المواطنة، فهي تفوز بامتيازات هذه الصفة بمفردها، لكن إذا دقت ساعة الخطر، فإن هذه الفئة الضيقة من أفراد المجتمع لا قِبل لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة التي حَبتها.

وغني عن البيان أن باقي الطبقات التي حُرمت من حق وشرف المواطنة، فإنها ليست مطالبة بشيء تجاه المجتمع الذي حرمها، وحتى إن أُجبرت على الالتزام بواجب الولاء والدفاع عن هذه الدولة، فإنها ستقوم به على مضض، وشتان أن يكون الفعل صادرا من أعماق القلب وعن قناعة، وبين أن يُفرض عنوة بالقوة. ولنا أمثلة كثيرة من التاريخ المعاصر للدول النامية أو الصغيرة التي استطاعت الدِّفاع لآخر رمق من أجل استعادة حريتها، وبين جنود دول قوية شعروا أنهم يدافعون عن دول ظالمة وأُكرهوا على ذلك.

لذلك فإن حق المواطنة ينبغي أن يُمنح لكل من يعيش على أرض معينة، ويأكل من خيراتها دون استثناء أو إقصاء، وعلى الدولة الاعتراف بهذا الحق وضمانه دون انحياز أو إقصاء.

إن عامل العيش المشترك أقوى من العنصر العرقي أو البيولوجي في غرس روح المواطنة والانتماء، وإلا فبمَ نفسر انحياز العديد من المواطنين والمواطنات الفرنسيين إلى صف الثورة التحريرية الجزائرية ومناصرتها، وتحمُّل ــ جراء ذلك ــ أبشع أصناف التعذيب؟ إنهم ببساطة شعروا بأن البلد الذي عاشوا على أرضه وأكلوا من خيراته يقتضي منهم الوقوف إلى جنبه عندما وقع عليه الظلم وإن كان هذا الظلم قد وقع من طرف الدولة التي ينتمون إليها!.